بارومتر الأعمال

العدد ٥٠

٢٠١٩

ECES

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

The Egyptian Center for Economic Studies

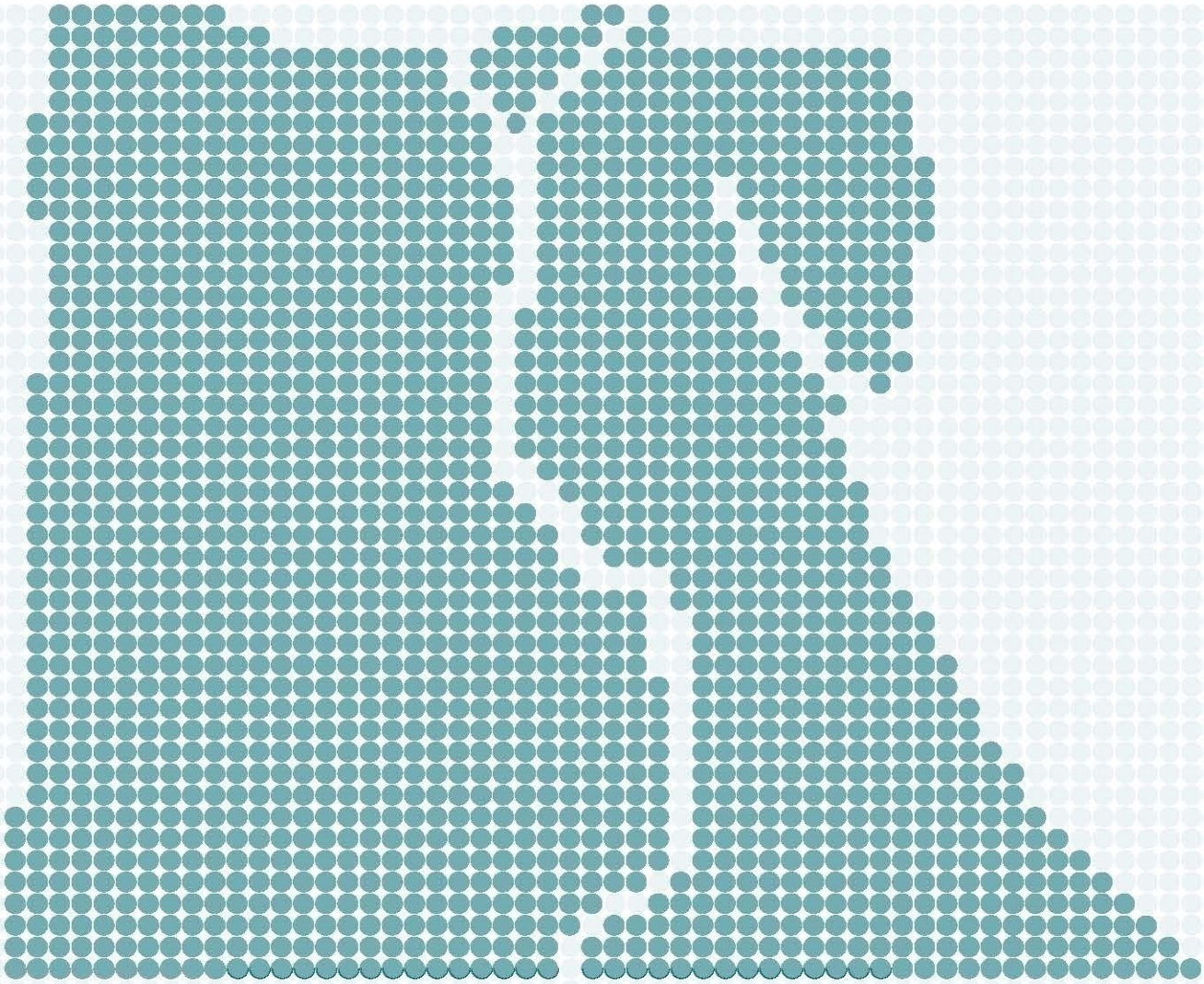

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البُعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحله المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على التناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفرادا أو مراكز، وفقا للموضوعات قيد الدراسة.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز

طارق زكريا توفيق رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الأمريكية بمصر- نائب رئيس مجلس إدارة المركز

محمد قاسم رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة - أمين عام المركز

علاء هاشم رئيس مجلس إدارة شركة ترانساندیوم - أمين صندوق المركز

أحمد فكري عبد الوهاب المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

أحمد أبو علي شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية

هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة

حسين شكري رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة أتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

محمد زكريا محي الدين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

علاء الدين سبع شريك مؤسس لشركة BPE Partners

الرؤساء الشرفيون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للاستشارات الإدارية

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحررين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط:http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx

الإدارة التنفيذية
د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث
د. ضياء نور الدين – خبير اقتصادي أول (مستشار)
د. سحر عبود – اقتصادي رئيسي (مستشار)*
راما سعيد – اقتصادي أول (مستشار)
رشا سيف – اقتصادي أول*
نادين عبد الرؤوف – اقتصادي*
هدى العبادي – اقتصادي
داليا مختار – اقتصادي (مستشار)
يارا هلال – اقتصادي*
علياء عبد الله – اقتصادي
محمد حسني – اقتصادي
أحمد داوود – باحث اقتصادي
ياسمين الشواربي – باحث اقتصادي

إدارة الإحصاء
خالد وحيد – مدير قسم الإحصاء*
أحمد فتحي – مساعد بحوث*
حسام خاطر – مساعد بحوث*
محمد خاطر – مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة
ياسر سليم – مدير التحرير
فاطمة علي – محررة/ مترجمة أولى

إدارة تكنولوجيا المعلومات
قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي – مساعد نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية
وليد التركي – مدير الاتصالات الرقمية

الشؤون المالية والإدارية
محمد لهيطة – المدير المالي
أماني مدحت – المساعد التنفيذي
رنا القناري – مساعد المدير التنفيذي ومدير البحوث
محمد عاطف – مساعد إداري
حسين محمد – مساعد
عمر موافى – مساعد
صبحي حسين – مساعد
محمد جمال – مساعد
طارق عبد الباقي – مساعد
وليد إبراهيم – مساعد
عمرو محمد – مساعد

*** أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.**

بارومتر الأعمال

العدد ٥٠ ـ ٢٠١٩

المحتويات

نبذة عن بارومتر الأعمال

المنهجية

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

مؤشر بارومتر الأعمال

تقييم الأداء السابق

استراتيجية الأعمال في المستقبل

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

توقعات السياسات

ملحق الجداول

نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقا من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييما دوريا لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. يعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي، ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك يلقي الضوء على توقعات هذه الشركات لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال عام ١٩٩٨. يتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢١ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على القطاعات علي النحو التالي: الصناعات التحويلية (٥٠%)، والخدمات المالية (١٣%)، والتشييد والبناء (١٢%)، والنقل (١٠%)، والسياحة (٩%)، والاتصالات (٧%)، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقا لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

ويقدم هذا العدد من بارومتر الأعمال تقييما لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر٢٠١٨) من السنة المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩، كما يلخص توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بوجه عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الثالث (يناير – مارس ٢٠١٩) من ذات العام المالي.

المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، وكذلك اتجاهات الأجور والتوظيف، والاستثمار؛ ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

قيمة المؤشر	تعريف المؤشـــر
٥٠ نقطة	ثبات المؤشر (عدم تغير في أداء وتوقعات الشـــركات)
أكبر من ٥٠ نقطة	ارتفاع المؤشر (تحسن في أداء وتوقعات الشـــركات)
أقل من ٥٠ نقطة	انخفاض المؤشر (تراجع في أداء وتوقعات الشـركات)

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، وS نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحييد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على التطورات الرئيسية التي شهدها الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ (أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨)، بالإضافة إلى تقييم لأداء المؤشرات الكلية الرئيسية (وفقًا لأحدث البيانات المتاحة).

شهد هذا الربع العديد من التطورات العالمية والمحلية، أهمها على الصعيد الدولي قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة إلى نطاق ٢,٢٥-٢,٥٪، حيث إن هذا القرار يفرض ضغوطا على استجابة السياسة النقدية في العديد من الاقتصادات النامية، ويزيد تكلفة الاقتراض للبلدان ذات الديون المرتفعة، ويغذي تقلبات أسواق رأس المال في الاقتصادات الناشئة. في هذا السياق، أعلنت الحكومة المصرية تأجيل برنامج خصخصة الشركات العامة (الطروحات الحكومية) إلى عام ٢٠١٩. ويُعزى هذا القرار إلى الاضطرابات التي شهدتها الأسواق الناشئة في الأشهر الأخيرة.

وعلى جانب الاقتصاد الحقيقي، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٥,٥% مقابل ٥,٤% في الربع السابق، و٥,٣% في الربع المقارن من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (الشكل ١-١). ووفقا لبيان وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، يعود ٦٢% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى النمو في أربعة قطاعات رئيسية هي الصناعات الاستخراجية (٢٥٪) والتشييد والبناء (١١٪) والتجارة (١ ٪) والاتصالات (٨٪).

وارتفع معدل البطالة بشكل طفيف خلال الربع يوليو - سبتمبر من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ١٠% مقابل ٩,٩% في الربع السابق (الشكل ١-١). وترجع هذه الزيادة إلى التأثير الموسمي على الباحثين عن العمل والخريجين الجدد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاه معدل البطالة نحو الانخفاض خلال الأرباع الأربعة الأخيرة قد صاحبه انخفاض في معدل مشاركة الإناث؛ فوفقا لأحدث البيانات المتاحة، هناك انخفاض في عدد العاملات بمقدار ٥٧٠ ألف عاملة في الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٨ مقارنة بالفترة أبريل - يونيو ٢٠١٨، وهو ما يسجل على أنه انسحاب من سوق العمل (CAPMAS, November 2018) .

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة

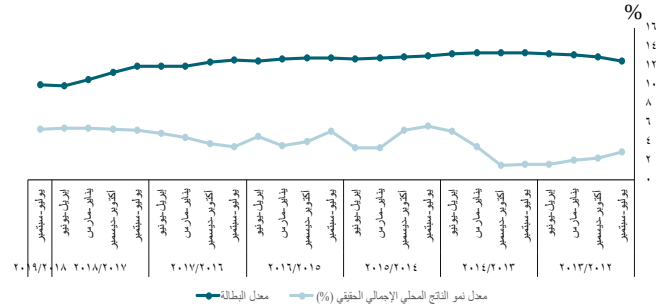

المصادر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفيما يتعلق بالأداء المالي، تظهر البيانات الصادرة عن وزارة المالية انخفاضا في عجز الموازنة العامة خلال الفترة يوليو - نوفمبر ٢٠١٨ إلى ٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣,٧% في ذات الفترة من العام السابق. إلا أن العجز في الموازنة العامة لا يزال تحت ضغط شديد بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية عما هو متوقع، وهو ما يعني ارتفاع أعباء خدمة الدين في الموازنة الحالية. ويسري ذلك على مخاطر سعر الصرف وتقلب أسعار النفط العالمية.

وعلى جانب السياسة النقدية، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في اجتماعاتها الأخيرة على مدار الربع الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية بدون تغيير (الشكل ١-٢).

الشكل ١-٢: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية للسياسة النقدية

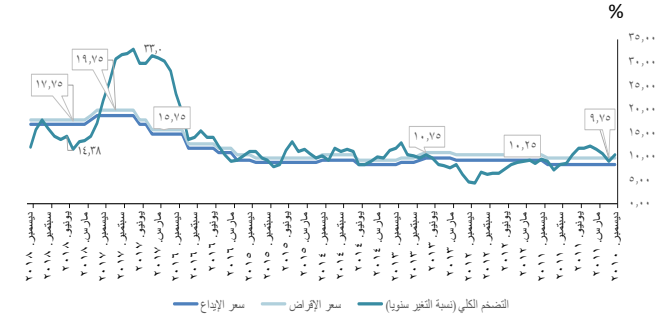

المصادر: البنك المركزي المصري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وأشارت اللجنة في بيانها إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية والتوترات التجارية، بالإضافة إلى معدل التضخم المحلي. كما انخفض معدل التضخم في ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١١,٩٧%، من ١٥,٧% و ١٧,٧% في نوفمبر وأكتوبر ٢٠١٨، على التوالي. وترجع الزيادة في معدل التضخم في أكتوبر إلى صدمة توريد معاكسة للخضار والفاكهة، تلاشت خلال الشهرين التاليين.

ومن بين القرارات الهامة الأخرى التي اتخذها البنك المركزي، قرار إنهاء العمل بآلية ضمان خروج أرباح المستثمرين الأجانب في المحافظ الجديدة والتي دخلت السوق بعد ٤ ديسمبر ٢٠١٨. وفي نفس السياق، رفعت وزارة المالية سعر صرف الدولار الجمركي للسلع غير الأساسية والترفيهية مع ربطها مع سعر صرف بالبنك المركزي. وتهدف هذه التدابير إلى تخفيف الضغط الناجم عن اضطرابات الأسواق الناشئة وهروب رؤوس الأموال. وتجدر الإشارة هنا إلى ثبات سعر الصرف الرسمي للجنيه أمام الدولار خلال الربع المعني، برغم تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بمقدار ملياري دولار في نهاية ديسمبر إلى ٤٢ مليار دولار (الشكل ١-٣). ويمكن أن يُعزى ذلك إلى سداد التزامات الديون المستحقة.

الشكل ١-٤: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)

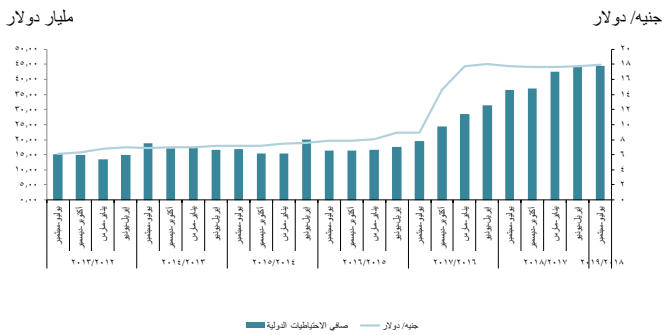

المصدر: البنك المركزي المصري.

مؤشر بارومتر الأعمال

ارتفاع طفيف في مؤشر أداء الأعمال وتوقعات بتحسن أداء الأعمال في الربع القادم

تشير نتائج الاستبيان إلى تحسن طفيف في الأداء الكلي لشـركات العينة خلال الربع محل الدراسة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٨؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥١ نقطة (الشكل ٢-١). كما أظهرت نتائج الاستبيان توقعات إيجابية للشركات خلال الربع القادم يناير – مارس ٢٠١٩ حيث سجل المؤشر ارتفاعا بمقدار ٤ نقاط، ويعكس ذلك إلى حد ما نوعا من تفاؤل مجتمع الأعمال وثقته في الإصلاحات الاقتصادية (الشكل ٢-٢).

وعلى مستوى أحجام الشركات، أظهرت نتائج الاستبيان خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨) تحسنا في مؤشر أداء **الشركات الكبيرة** بمقدار ثلاثة نقاط مقارنة بالربع السابق (يوليو – سبتمبر ٢٠١٨)، كما شهد مؤشر التوقعات استمرار التحسن في الأداء خلال الربع (يناير – مارس ٢٠١٩) ليسجل ٥٧ نقطة مقابل ٥٣ نقطة في الربع السابق، ويعكس ذلك قدرة الشركات الكبيرة على التكيف مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتفاؤلها بشأنه (الشكل ٢-٣).

كما أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء للشـركات الصغيرة والمتوسطة استمرار تراجع الأداء للربع محل الدراسة ليسجل ٤٨ نقطة نتيجة عوامل متعددة محلية ودولية مثل ارتفاع تكاليف التمويل خاصة بالنسبة للمشـروعات الصغيرة وارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليف العمالة، مما يؤكد ضرورة تقديم المساندة للشـركات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من الاستمرار في ظل الأعباء التي تتحملها نتيجة الإصلاح الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أنه بالرغم من ضعف أداء الشـركات الصغيرة والمتوسطة إلا أن ذلك لم يمنعها من التفاؤل بشأن تحسن الأداء خلال الربع القادم ويشير ذلك لثقتها من مساندة الدولة لها (الشكل ٢-٤).

شكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال (تقييم الأداء)

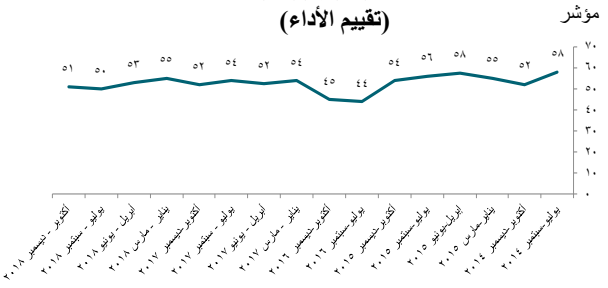

المصدر: نتائج الاستبيان.
*البيانات الخاصة بالربعين (يناير - مارس، وإبريل – يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (التوقعات)

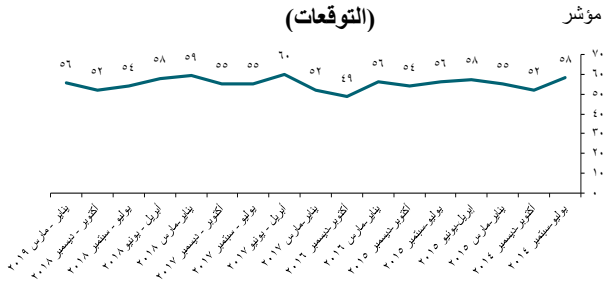

المصدر: نتائج الاستبيان.
*البيانات الخاصة بالربعين (إبريل - يونيو، ويوليو – سبتمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٣: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الكبيرة)

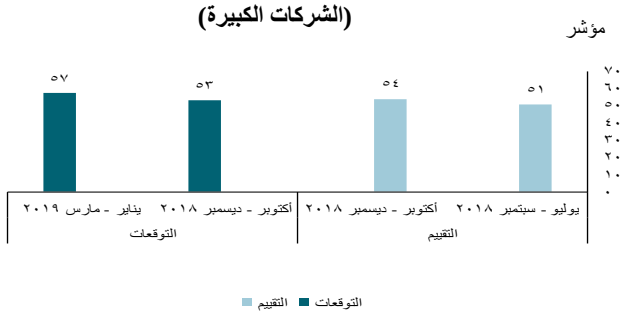

المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٢-٤: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الصغيرة المتوسطة)

المصدر: نتائج الاستبيان.

تقييم الأداء السابق

تحسن معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة وتراجع أغلبها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة

على مستوى النشاط الاقتصادي، أفادت **الشركات الكبيرة** بآراء إيجابية حول الربع محل الدراسة (أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨) بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي وانعكس ذلك على ارتفاع كل من مؤشري المبيعات المحلية والصادرات مقارنة بالربع السابق، مما أدى إلى استمرار تحسن مؤشر الإنتاج ليسجل ارتفاعا بمقدار ٤ نقاط. كما شهد مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية ارتفاعا بمقدار نقطة واحدة، وانخفاض المخزون السلعي بمقدار ٦ نقاط مقارنة بالربع السابق (الشكل ٣-١).

جاءت نتائج تقييم الأداء **للشركات الصغيرة والمتوسطة** ضعيفة في المجمل تقل معظمها عن ٥٠ نقطة، وكذلك أقل من الشركات الكبيرة؛ حيث أشارت الأولي إلى تراجع مؤشري المبيعات والصادرات في الربع أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٨، مما أدى إلى تراجع مؤشر الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية لأقل من ٥٠ نقطة وثبات المخزون السلعي لشركات العينة الأمر الذي يؤكد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات تتعلق بالعملية الإنتاجية والقدرة على التسويق المحلي والدولي وخاصة الإجراءات الإصلاحية (الشكل ٣-٢).

وعلى المستوى القطاعي، وفقا لآراء مجتمع الأعمال سجل قطاع الاتصالات أفضل مستويات الأداء (الجدول م١) نتيجة لتوسع الدولة في الميكنة للعديد من الخدمات الحكومية مثل خدمات الضرائب وخدمات الشهر العقاري وخدمات الجمارك، وهو ما أدي لزيادة حجم أعمال الشركات في السوق. كما توجه بعض الشركات إلى الأسواق الإقليمية، وتحديدا الإفريقية. كما أظهرت النتائج تحسنا طفيفا في قطاع السياحة، ويعزى ذلك الى الاستقرار السياسي والأمني نسبيا وتوجه الدولة لتنشيط السياحة عن طريق تنظيم حملات ترويجية في العديد من الدول. كما شهد قطاع النقل تحسنا طفيفا في الأداء لزيادة حجم أعماله في السوق المحلية بالرغم من الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة. وشهد قطاعا الصناعات التحويلية والتشييد والبناء ثباتا في الأداء، كما أظهرت نتائج الاستبيان معاناة قطاع الصناعات الغذائية بشكل أكبر من باقي قطاعات الصناعات التحويلية لقيام بعض الدول العربية بحظر استيراد بعض المواد الغذائية. بينما شهد قطاع الخدمات المالية تراجعا في الأداء نتيجة استمرار تأثير زيادة ضريبة الدمغة على التداول بالبورصة المصرية من ١,٢٥ في الألف إلى ١,٥ في الألف اعتبارا من يونيو ٢٠١٨، والإعلان عن تأجيل طرح الشركات الحكومية في البورصة في الربع محل الدراسة.

شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة

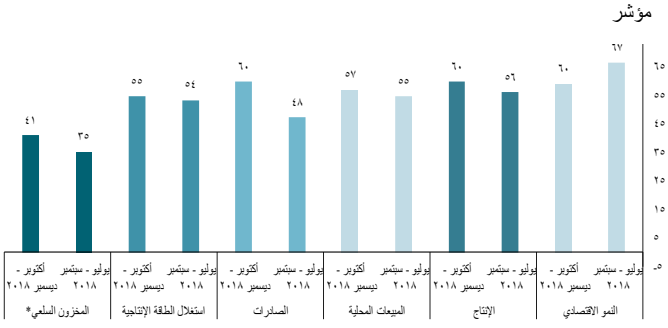

شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة

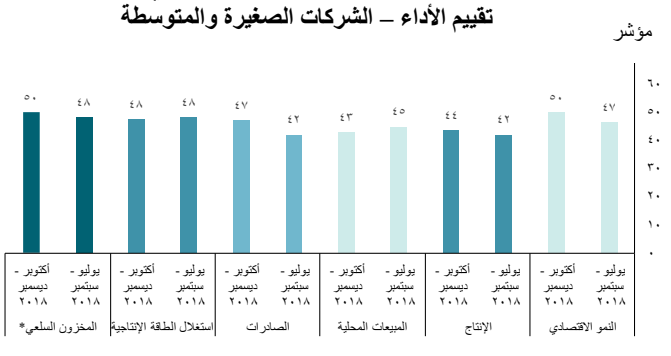

المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع أسعار المدخلات وأسعار المنتجات النهائية وزيادة الأجور

أظهرت نتائج تقييم الأداء للشـركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات خلال الربع محل الدراسة ولكن بوتيرة أقل من الربع السابق، مما أدى إلى استمرار ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية (الشكلان ٣-٣ و٣-٤).

تحسن الاستثمار وتباين حول التشغيل

أظهرت النتائج استمرار تحسن مستوى الاستثمار خلال الربع محل الدراسة للشـركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهو ما يمكن إرجاعه لثقة مجتمع الأعمال في تدابير الإصلاح الاقتصادي والجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار ومنها إصلاحات تشريعية في قانون الإفلاس وقانون سوق المال ومشروع قانون جديد خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن قيمة المؤشر بالنسبة للشـركات الكبيرة أقل من الربع السابق وظلت ثابته بالنسبة للشركات الصغيرة. كما أظهرت النتائج ثبات مؤشر التشغيل بالنسبة للشـركات الكبيرة، وإن كان أقل من قيمته في الربع السابق، إلا أن مؤشر التشغيل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة قد شهد انخفاضا في الربع محل الدراسة مقارنة بالربع السابق والذي يمكن إرجاعه لتراجع أداء هذه الشركات بشكل عام (الشكلان ٣-٥ و٣-٦).

شكل ٣-٣ الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة

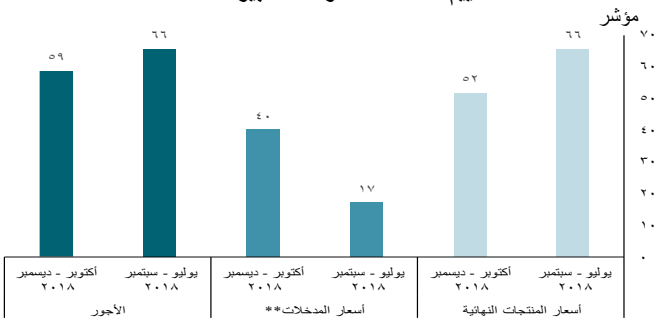

شكل ٣-٤: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة

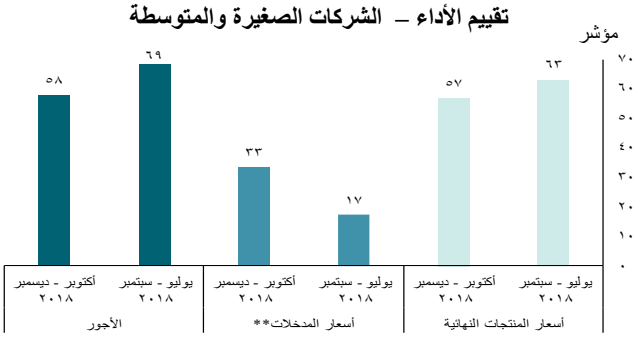

شكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة

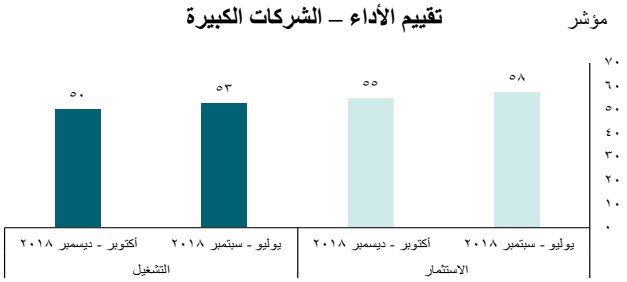

شكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة

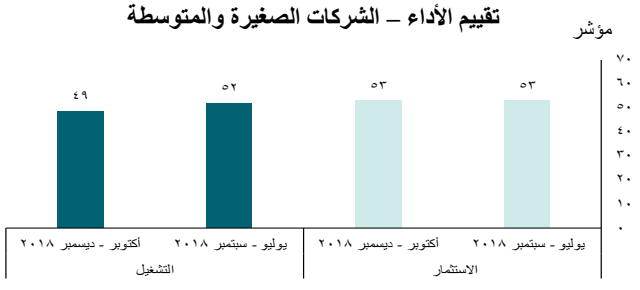

المصدر: نتائج الاستبيان.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

توقعات بتحسن مستوى النشاط الاقتصادي للشـــركات

انعكس الاتجاه التصاعدي لمعدل النمو على توقعات الشركات الكبيرة للربع (يناير – مارس ٢٠١٩) ويتضح ذلك في مؤشرات التوقعات لكل من المبيعات المحلية والصادرات وانعكس ذلك على التوقعات بالنسبة لمؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية (الشكل ٤-١). كما جاءت توقعات النمو الاقتصادي متفائلة بصورة أفضل من الربع السابق. وتوقعت الشـــــركات الصغيرة والمتوسطة للربع محل الدراسة ارتفاعا طفيفا في كل مؤشرات النشاط الاقتصادي ولكن بوتيرة أقل مقارنة بالربع السابق (الشكل ٤-٢).

وعلى المستوى القطاعي، يتضح من الجدول (م٢)، أن التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لقطاع الاتصالات نتيجة زيادة الاستثمارات مما يتسق مع خططه لزيادة الإنتاج والمبيعات والصادرات، كما أظهرت التوقعات تفاؤل قطاع السياحة، يليه قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع النقل. وأظهرت النتائج توقعات إيجابية بالنسبة لقطاع الخدمات المالية والتي أرجعها البعض إلى إعلان الحكومة عن تنفيذ برنامج الطروحات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩.

توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور

جاءت توقعات الشركات الكبيرة مشابهة لتوقعات نظيرتها الصغيرة والمتوسطة (للربع يناير – مارس ٢٠١٩) وذلك من حيث استمرار ارتفاع أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية، وهو ما انعكس على ارتفاع مؤشري المدخلات والمنتجات النهائية مقابل الربع السابق، كما تتوقع كافة الشـــــركات ارتفاع مؤشر الأجور خلال الربع القادم لتعكس الزيادة السنوية للمرتبات في معظم الشـــركات مع بداية عام ٢٠١٩ (الشكلان ٤-٣، ٤-٤).

شكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات – الشـــركات الكبيرة

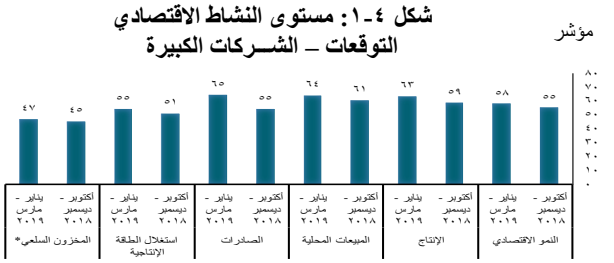

شكل٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة

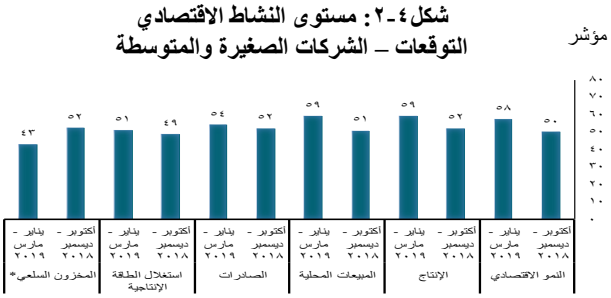

شكل ٤-٣: الأسعار والأجور
التوقعات – الشركات الكبيرة

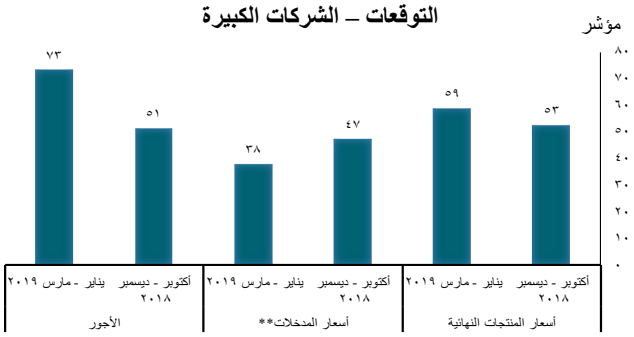

شكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة

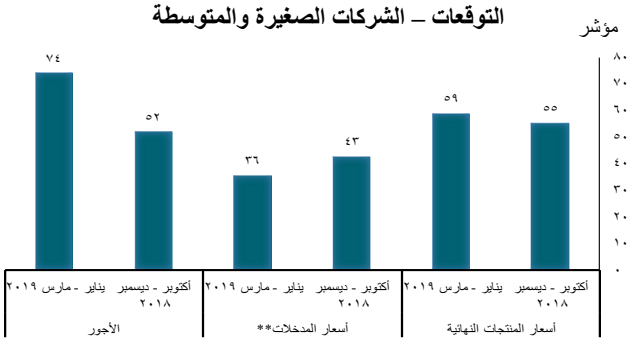

المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

توقعات الاستثمار والتشغيل

أفادت توقعات غالبية الشـركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بتحسن مستويات الاستثمار خلال الربع يناير –مارس ٢٠١٩ حيث سجل مؤشر الاستثمار للشـركات الكبيرة ارتفاعا بمقدار ٤ نقاط مقارنة بتوقعات الربع الحالي، كما سجل نفس المؤشر للشـركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بمقدار نقطة واحدة. ومن المتوقع ارتفاع مؤشر التشغيل بالنسبة للشـركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مقارنة بالربع السابق (الشكلان ٤-٥ و٤-٦).

شكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشـركات الكبيرة

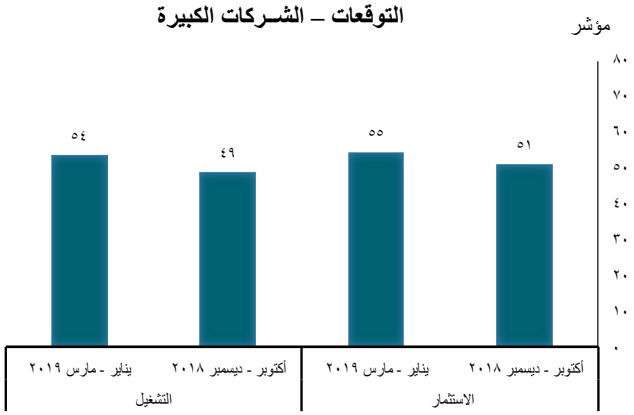

شكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة

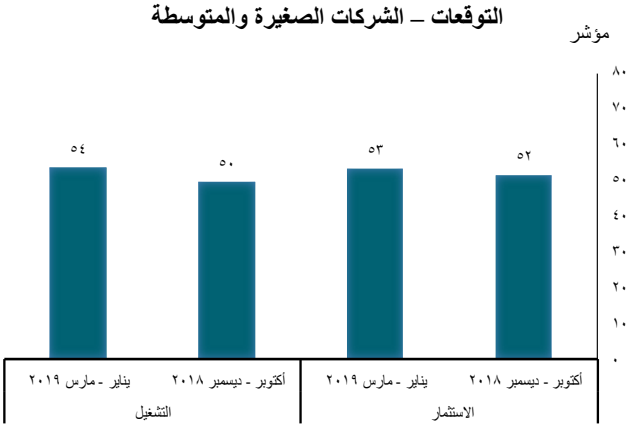

المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، والمنظومة الضريبية، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والفساد

على الرغم من تصدر الضغوط التضخمية والمنظومة الضريبية المعوقات، إلا أن صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية والفساد مازالا من أكبر المعوقات التي تواجه أداء الأعمال في مصر، مما يؤكد ضرورة تبني الحكومة للإصلاح المؤسسي كجزء رئيسي من منظومة الإصلاحات حتى لا تتآكل الآثار الإيجابية للإصلاحات الكبيرة التي تمت. ويوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الفترة محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبع لشدة المعوقات)

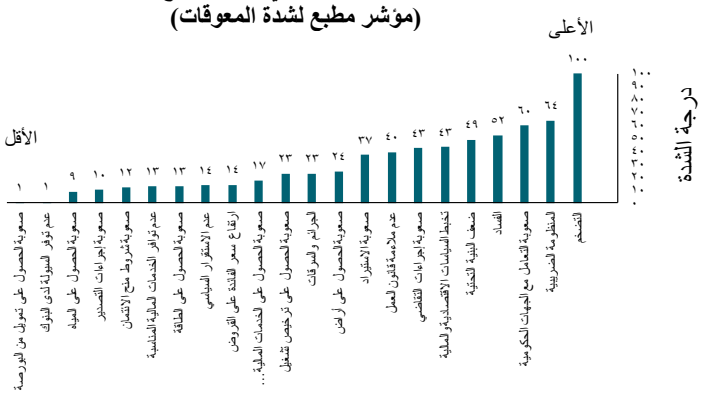

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات السياسات

تحسن متوقع في منظومة الطاقة وحجم الصادرات وسياسات الاستثمار والتسهيلات الائتمانية

وفقا للشكل ٦، يشير مؤشر توقعات السياسات إلى أن غالبية الشركات تتوقع تحسنا في منظومة الطاقة نتيجة لجهود الحكومة في تنويع مصادر الطاقة وتأمين استدامتها وزيادة حجم الصادرات وتحسين سياسات الاستثمار ويُعزى ذلك لتطوير منظومة التأسيس الإلكتروني الجديدة واللائحة التنفيذية الجديدة للمناطق الحرة لتوفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتوقع مجتمع الأعمال تسهيل بعض الإجراءات الائتمانية التي تعيق أداء الأعمال في مصر.

شكل 6: توقعات السياسات

المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر– نوفمبر –ديسمبر ٢٠١٨) [١]

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية				قطاع التشييد والبناء				قطاع السياحة				قطاع النقل				قطاع الاتصالات				قطاع الخدمات المالية			
	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]
	أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل	
النمو الاقتصاد	٢٤	٥٥	٢١	٥١	٢٣	٢٣	٥٤	٣٨	٤٠	٦٠	٠	٦٣	٨	٩٢	٠	٥٢	٦٣	٣٨	٠	٧٣	٦	٥٠	٤٤	٣٨
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٢٧	٤٥	٢٧	٥٠	٢٣	١٥	٦٢	٣٣	٣٠	١٠	٦٠	٣٦	٥٠	١٧	٣٣	٥٧	٦٣	١٣	٢٥	٦٧	٢٥	٢٥	٥٠	٤٠
المبيعات المحلية	٢٨	٣٨	٣٤	٤٨	٢٣	١٥	٦٢	٣٣	٣٠	١٠	٦٠	٣٦	٥٠	١٧	٣٣	٥٧	٦٣	١٣	٢٥	٦٧	٢٥	٢٥	٥٠	٤٠
الصادرات	٣٠	٤٨	٢٢	٥٣	١٠٠	٠	٠	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٠	٦٠	٠	٦٣	-	-	-	-
المخزون	٣٥	٤٧	١٨	٤٤	٢٧	٣٦	٣٦	٥٣	٣٠	٠	٧٠	٧٠	٥٠	٢٥	٢٥	٤٠	٧٥	٠	٢٥	٢٥	١٩	٤٤	٣٨	٥٧
مستوى استغلا	١١	٧٥	١٣	٥٠	٨	٦٧	٢٥	٤٥	٠	٩٠	١٠	٤٧	٠	٨٣	١٧	٤٥	٣٨	٦٣	٠	٦٢	٠	١٠٠	٠	٥٠
الأسعار																								
أسعار المنتجاد	٢١	٦٩	١٠	٥٣	٣١	٦٩	٠	٥٩	٦٠	٣٠	١٠	٦٩	٤٢	٥٨	٠	٦٣	٣٨	٦٣	٠	٦٢	٠	٩٤	٦	٤٨
أسعار المدخلا	٤٢	٥٧	٢	٣٧	٦٩	٣١	٠	٢٤	٢٥	٧٥	٠	٤٣	٥٦	٤٤	٠	٣١	٤٣	٥٧	٠	٣٦	٠	١٠٠	٠	٥٠
مستوى الأجو	٣٤	٦٦	٠	٦٠	٣٨	٦٢	٠	٦٢	١٠	٩٠	٠	٥٣	٣٣	٦٧	٠	٦٠	٢٥	٧٥	٠	٥٧	٠	١٠٠	٠	٥٠
المدخلات الأساسية																								
الاستثمار	١٨	٨١	٢	٥٤	٢٣	٧٧	٠	٥٧	٠	١٠٠	٠	٥٠	٨	٩٢	٠	٥٢	١٣	٨٨	٠	٥٣	٠	١٠٠	٠	٥٠
التشغيل	١٠	٨١	١٠	٥٠	٨	٦٩	٢٣	٤٥	٠	٨٠	٢٠	٤٤	٨	٩٢	٠	٥٢	٢٥	٦٣	١٣	٥٤	٠	٨٨	١٣	٤٧

جدول م٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس ٢٠١٩) [١]

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية				قطاع التشييد والبناء				قطاع السياحة				قطاع النقل				قطاع الاتصالات				قطاع الخدمات المالية			
	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]	نسبة مئوية			مؤشر[٢]
	أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل		أعلى	ثابت	أقل	
النمو الاقتصادى	٢٩	٦١	١٠	٥٦	١٥	٣٨	٤٦	٣٩	٥٠	٥٠	٠	٦٧	١٧	٨٣	٠	٥٥	٦٣	٣٨	٠	٧٣	٥٦	٤٤	٠	٧٠
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٣٤	٤٥	٢١	٥٤	٣١	٣٨	٣١	٥٠	٧٠	٢٠	١٠	٧٥	٤٢	٤٢	١٧	٥٩	٨٨	١٣	٠	٨٩	٦٣	٣٨	٠	٧٣
المبيعات المحلية	٣٤	٤٤	٢١	٥٥	٣١	٣٨	٣١	٥٠	٧٠	٢٠	١٠	٧٥	٤٢	٤٢	١٧	٥٩	٨٨	١٣	٠	٨٩	٦٣	٣٨	٠	٧٣
الصادرات	٣٠	٧٠	٠	٥٩	٠	١٠٠	٠	٥٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٠	٤٠	٠	٧١	-	-	-	-
المخزون	٢١	٤٧	٣٢	٥٤	٣٦	٤٥	١٨	٤٤	٦٠	٣٠	١٠	٣١	٥٠	٣٣	١٧	٣٨	٦٣	٢٥	١٣	٣٠	٥٠	٥٠	٠	٣٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٦	٨٢	٢	٥٤	٨	٧٧	١٥	٤٨	٠	١٠٠	٠	٥٠	٨	٧٥	١٧	٤٨	٢٥	٧٥	٠	٥٧	٠	١٠٠	٠	٥٠
الأسعار																								
أسعار المنتجات النهائية	٣٤	٦٥	٢	٦٠	٣٣	٦٧	٠	٦٠	٣٠	٧٠	٠	٥٩	٣٣	٦٧	٠	٦٠	٣٨	٦٣	٠	٦٢	١٣	٨٨	٠	٥٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٨	٦٢	٠	٣٨	٦٢	٣٨	٠	٢٨	٢٠	٨٠	٠	٤٤	٣٨	٦٣	٠	٣٨	٥٧	٤٣	٠	٣٠	١٠٠	٠	٠	٠
مستوى الأجور	٦٥	٣٥	٠	٧٤	٦٩	٣١	٠	٧٦	٤٠	٦٠	٠	٦٣	٨٣	١٧	٠	٨٦	٧٥	٢٥	٠	٨٠	٥٦	٤٤	٠	٧٠
المدخلات الأساسية																								
الاستثمار	١٣	٨٧	٠	٥٣	٨	٩٢	٠	٥٢	٠	١٠٠	٠	٥٠	٨	٩٢	٠	٥٢	٦٣	٣٨	٠	٧٣	٦	٩٤	٠	٥٢
التشغيل	١٥	٨٥	٠	٥٤	١٥	٨٥	٠	٥٤	١٠	٩٠	٠	٥٣	٨	٩٢	٠	٥٢	٥٠	٣٨	١٣	٦٤	٠	١٠٠	٠	٥٠

[١] تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
[٢] مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٨)[1]

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة					الشركات الكبيرة				
	النسبة المئوية			مؤشر[2]		النسبة المئوية			مؤشر[2]	
	أعلى	ثابت	أقل	٤٨	أعلى	ثابت	أقل	٥٤		
النمو الاقتصادى	٢٣	٥٤	٢٣	٥٠	٤٣	٤٠	١٧	٦٠		
النشاط الاقتصادي										
الإنتاج	٢٦	٣١	٤٣	٤٤	٤٧	٣٣	٢٠	٦٠		
المبيعات المحلية	٢٦	٣٠	٤٤	٤٣	٤٨	٢١	٣١	٥٧		
الصادرات	٢٣	٤٦	٣١	٤٧	٤٠	٥٠	١٠	٦٠		
المخزون	٣٣	٣٥	٣٢	٥٠	٤٤	٣٦	٢٠	٤١		
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٤	٨٢	١٣	٤٨	٢٣	٧٠	٧	٥٥		
الأسعار										
أسعار المنتجات النهائية	٢٧	٦٨	٤	٥٧	٢٠	٦٧	١٣	٥٢		
أسعار المدخلات الوسيطة	٥١	٤٨	١	٣٣	٣٢	٦٨	٠	٤٠		
مستوى الأجور	٢٦	٧٤	٠	٥٨	٣٠	٧٠	٠	٥٩		
المدخلات الأساسية										
الاستثمار	١١	٨٩	٠	٥٣	٢٠	٧٧	٣	٥٥		
التشغيل	٨	٨٠	١٢	٤٩	١٠	٨٠	١٠	٥٠		

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (يناير - فبراير - مارس ٢٠١٩)[1]

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة					الشركات الكبيرة				
	النسبة المئوية			مؤشر[2]		النسبة المئوية			مؤشر[2]	
	أعلى	ثابت	أقل	٥٤	أعلى	ثابت	أقل	٥٧		
النمو الاقتصادى	٣٥	٥٣	١٢	٥٨	٣٠	٦٧	٣	٥٨		
النشاط الاقتصادي										
الإنتاج	٤٣	٤٠	١٨	٥٩	٥٠	٣٧	١٣	٦٣		
المبيعات المحلية	٤٣	٤٠	١٨	٥٩	٥٢	٣٤	١٤	٦٤		
الصادرات	١٥	٨٥	٠	٥٤	٤٥	٥٥	٠	٦٥		
المخزون	٣٩	٤٢	١٩	٤٣	٣٢	٤٤	٢٤	٤٧		
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٠	٨٥	٥	٥١	١٧	٨٣	٠	٥٥		
الأسعار										
أسعار المنتجات النهائية	٣١	٦٨	١	٥٩	٣٠	٧٠	٠	٥٩		
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٥	٥٥	٠	٣٦	٣٩	٦١	٠	٣٨		
مستوى الأجور	٦٥	٣٥	٠	٧٤	٦٣	٣٧	٠	٧٣		
المدخلات الأساسية										
الاستثمار	١٢	٨٨	٠	٥٣	١٧	٨٣	٠	٥٥		
التشغيل	١٣	٨٧	٠	٥٤	١٧	٨٠	٣	٥٤		

[1] تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
[2] مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.